

التاريخ: ٢٠٠٢/٧/٣

الوثيقة الثالثة

تقرير ثاني حول الاستجابات

على مشروع

صندوق العون القانوني للفلسطينيين

استكمالاً لما ورد من استجابات سريعة على المشروع سبق ذكر ملخصاتها في التقرير الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩، قبل سفري الى بيروت، يسرني أن أرفق للإحاطة والتعليق ما ورد من استجابات على مشروع الصندوق حتى تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣.

بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠، كتب المهندس إبراهيم الدقاق من القدس مستكماً ملاحظاته الواردة في التقرير الأول. أكد على أهمية الموضوع وقال "تسجيل المؤسسة خارج العالم العربي يعطيها حماية هي بحاجة لها". وتشكل سويسرا احد الخيارات الجيدة غير ان التسجيل فيها يتسم بتعقيدات اكثر من غيرها من الدول الأوروبية (بريطانيا على سبيل المثال) وقال "اتفق مع ما ورد من رؤية. وفي ظني ان ترجمة الرؤية الى إستراتيجيات وبرامج تنفيذية يضع مسيرتها على أسس سليمة". وذكر ان المؤسسة يمكن ان تعمل في الأراضي المحتلة من مركزها. كما يمكن تسجيلها طرفهم. وختم بقوله "ان الموضوع بحاجة لمزيد من البحث والتحليل والتفسير" والى إخضاع الآراء الى عصف فكري يستخرج منها ومن غيرها افضل الوسائل للسير بالمشروع في الطريق الأنسب" ويشرفني ان أكون في خدمة المشروع وتقديم الرأي حول السير فيه".

وكتب الأستاذ هاني مجلي مدير Human Watch Middle East إلى الدكتور عبد العزيز النويضي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠، قائلاً "إنها فكرة ممتعة" ولا اعرف إذا كان قد تم الاتصال بأسر المعتقلين وتم سؤالهم عن ماذا يريدون. يوجد فرق بين مساعدة المعتقلين ومحاكمة إسرائيل ويجب التمييز بينهما . وهناك منظمات تساعد في تقديم المعونة القانونية في المجالين. الفلسطينيون يحتاجون إلى الكثير من المساعدة، ولكنني أود أن أرى مناقشة أكثر مع الأسر تنعكس على المقترح.

وجاءت رسالة الدكتور يوسف الحسن (الإمارات/٢٢/٦/٢٠٠٢)، لتؤكد على: ان "الفكرة صائبة وممكنة، تستحق الدعم والرعاية والتطوير". وملاحظاتي الاولى هي :١- يستحسن ان يسجل الصندوق في سويسرا وان يفتح له مكتب في فلسطين والمكان الآخر المقترح هو لندن. ٢-

المؤسسون التاريخيون يفضل أن يكونوا هم الممولون يضاف إليهم أسماء معروفة وأخرى نشطة. ٣- ادارة قليلة العدد ومعها متخصص في تنمية الموارد وآخر في القانون الدولي وتتعاون مع مكتب قانوني فلسطيني في الداخل. ٤- بذور التمويل، من اثريا فلسطينيون ومن الخليج. ٥- اختيار الأهداف والآليات والنظام الاساسي بعيداً عن الصبغة السياسية، تركز على القانون الإنساني الدولي. وختم رسالته بأسماء رشحها للاتصال سبق الاتصال ببعضها.

وكتب الدكتور محمد الركن رئيس جمعية محامي الإمارات، بناء على تحويل الأوراق اليه من الدكتور أحمد سيف بالحسا (الإمارات/٢٢/٦/٢٠٠٢)، انه قد اتصل بمؤسسة التضامن من أجل حقوق الإنسان ومقرها نابلس التي تعتبر ذات خبرة مهنية عالية، وطلب من محاميهم السيد فارس أبو حسن ان يعلق على المشروع وان يتصل معنا. وفي حديث تلفوني مع الدكتور محمد الركن أبدى استعداده للتعاون في وضع الفكرة موضع التطبيق وان يكون من بين الأوصياء على احد مؤسسات الصندوق.

وقال الأستاذ جاسم حمد الصقر رئيس لجنة الشؤون الخارجية السابق في مجلس الأمة الكويتي.(٢٢/٦/٢٠٠٢) "الفكرة جيدة وإخواننا الفلسطينيين في أمس الحاجة لدعم ومؤازرة أشقاءهم". واقترح استمزاغ رأي "بعض الجمعيات والمؤسسات حتى يتم التأكيد من مدى نجاح الفكرة وصدائها. أكد على ان "إنشاء جمعية عربية للقانون الدولي الإنساني فكرة على جانب كبير من الأهمية". وفي رسالة أخرى بتاريخ ١/٧/٢٠٠٢ أكد العم أبو وائل كعادته النبيلة "انه لن يكون بعيد عن الموضوع بل أنا منكم ومعكم قدر طاقتي" وذلك بعد ان اشتكى الشيخوخة التي أصبحت تعيق حركته أطال الله عمره وابقاه ضميراً حياً يعيش معانات أمته العربية والإسلامية. وفي ٢٤/٦/٢٠٠٢، وصلت رسالة الدكتور عصام نعمان (لبنان) التي أكدت على التالي: **أولاً:** الشرط الاساسي لاطلاق المشروع واستمراره هو توفير المال اللازم له. بذلك أرى عدم إطلاقه قبل الحصول على التزام من منظمة التحرير أو من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني أو من الاثنين معاً بتقديم إعانة سنوية دائمة". **ثانياً:** تأسيس الصندوق من هيئات وشخصيات عربية ودولية. **ثالثاً:** ان يأخذ شكل منظمه دولية غير حكومية تسجل في احد الدول العربية. وذكر بعد ذلك معلومات مفيدة حول الجمعيات ذات علاقة في لبنان نحن على صلة ببعضها. كما ارفق ورقة بعنوان " نحو هيئة محلفين اهلية أممية لملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية.

وأجاب الدكتور إسماعيل صبري عبدالله (مصر/٢٥/٦/٢٠٠٢) قائلاً: "فكرة الصندوق" جيدة تستجيب لما أدعو اليه من ضرورة التنوع والتعدد في أشكال التضامن مع الأشقاء...". وذكر ان أهم جهة نشطة في مجال المساعدة القانونية هي اتحاد المحامين العرب، وأمينة النشاط الأستاذ

فاروق أبو عيسى". وأكد انه " يجب التأكد المباشر من الأسر التي تحتاج العون حتى يكتسب المشروع فعاليته...".

وجاءت رسالة الأستاذ خالد السفياني (المغرب ٢٦/٦/٢٠٠٢) إضافة الى اتصالاته التلفونية السابقة لتؤكد على ان مشروع الصندوق لا يختلف معه محباً للعدل. وذكر ان اتحاد المحامين العرب يقوم بتنسيق مع نقابات المحامين العرب بجهد في هذا الصدد. وقال "في جميع الأحوال أرجو ان تعتبرني مجدداً من اجل العمل على إنجاح المشروع...". ومن الأفضل ان يأخذ الصندوق "شكل جمعية نفع عام أو منظمة دولية غير حكومية تسجل في احد الدول العربية حتى لا يصبح عرضه للابتزاز...". "أما بقية الجوانب فإنها قابلة للتنفيذ بعد تدقيق النقاش فيها. وأرجو أن تستمروا في التأكيد على أهمية الجمعية العربية للقانون الدولي الإنساني.

وكانت رسالة الأخوان قدوره فارس وعيسى قراقع (نادي الأسير الفلسطيني رام الله ٢٥/٦/٢٠٠٢) غنية بالفكر واقتراحات العمل. وقد ذكرا أن الفكرة "ضرورية وخلاقة، وجاءت في ظروفها الصحيحة". كما ذكرا أن نادي الأسير أسس عام ١٩٩٣، وقالوا "كوننا المؤسسة الوحيدة التي أخذت على عاتقها توكيل محامين للدفاع عن الأسرى أما المحاكم الإسرائيلية وزيارتهم في السجون واقبية التحقيق، فإن العدد الكبير من الأسرى وعدم قدرتنا على توفير العدد اللازم من المحامين بسبب ما يتطلبه ذلك من نفقات مادية كبيرة بدأنا نواجه أزمة حقيقية، خاصة ان الوسيلة الوحيدة الاتصال بالأسرى هي من خلال المحامين بسبب حرمان أهالي الأسرى من زيارة أبناءهم المعتقلين". وختما ذلك قائلان "وليس صدفة أن تأتي الفكرة من قبلكم لتتقدنا من الحيرة التي كنا فيها، حيث راودتنا أفكار مختلفة لحل هذه المشكلة وكأنكم تعيشون معنا وفي واقعنا الذي نعيشه". وذكرا بعد ذلك معلومات مفيدة حول نادي الأسير وما يقوم به وعن المؤسسات الفلسطينية الاخرى ذات العلاقة واسماء المسؤولين فيها. وقالوا: الفكرة "بناءة وضرورية ونحن على أتم الاستعداد للتعاون معكم وتزويدكم بما هو مطلوب".

وكان الأستاذ فاروق أبو عيسى (الأمين العام لاتحاد المحامين العرب - ٢٥/٦/٢٠٠٢) مهماً ومنتشغلاً عملياً بقضية الدفاع عن أسرى الانتفاضة ومعتقليها وذكر ان "الامانه العامة شكلت من اشهر مضت لجنة خاصة تعمل من أجل تقديم كل العون القانوني ومواجهة الانتهاك الصهيوني الفاضح لحقوق المناضلين الفلسطينيين وعلى رأسهم مروان البرغوثي...". وتم "تشكيل هيئة دفاع دولية عربية من كبار المحامين الدوليين والعرب ومن المقرر أن ينعقد اجتماعها في القاهرة (٦ - ٧ أغسطس)، وتضم ٢٥ - ٣٠ محام". وقال "إنني اذا أوكد لكم كامل دعمنا لمبادرتكم وتبنيها لها واستعدادنا للتنسيق فيما يتعلق بالربط بين مقترحكم "صندوق العون القانوني للفلسطينيين" وجهود اتحاد المحامين العرب ولجنته الدائمة.. فأني أتعشم أن نلتقي

قريباً لنضع كل النقاط على الحروف وتستقر من خلال الحوار والتشاور فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والتنسيقية....". "هذا ونعرض عليكم انتم ومن تختارون من اعضاء لجنه الصندوق عضوية لجنتنا... وبشكل خاص المشاركة في انطلاقة الحملة الدولية في ٦ - ٧ أغسطس القادم في القاهرة".

وجاءت اجابت الأستاذ عامر الخياط (بريطانيا / العراق / ٢٥/٦/٢٠٠٢)، مقتضبة الى أن يتم اللقاء معه في بريطانيا يوم ٥/٧/٢٠٠٢، وقال "رسالتي هذه ليست اكثر من أشعاركم بأن هذا الموضوع سينال اكثر من اهتمامي ومتابعتي". وكذلك كانت رسالة الدكتور احمد سيف بالحصا (الإمارات ٢٦/٦/٢٠٠٢) التي أشادت بهذه "المبادرة الطيبة" وذكر انه اتفق مع الدكتور محمد الركن للاتصال والتشاور حولها وحث على التواصل معه لبلورة الفكرة.

وأجاب الدكتور محمود المغربي (بريطانيا/ ليبيا/ ٢٩/٦/٢٠٠٢)، "أي جهد في موضوع تأسيس الصندوق هو خطوة جيدة في طريق طويل. أما انه أولوية استراتيجية فهذا أمر آخرى". وختم قائلاً : والحديث في هذا طويل...".

هذه الاستجابات الكريمة التي وصلت قبل سفري إلى أوربا غدا الخميس ٤/٧ وسوف أتواصل معكم على عنون البريد الإلكتروني وتليفوني النقال حتى استقر فأرسل لكم العنوان الكامل. وفي كل الأحوال يمكن أن يستمر الاتصال إلى مكنتي في قطر على العناوين المعتادة فهم على اتصال دائم بي.

علي خليفة الكواري

٢٠٠٢/٧/٣

E.Mail: dr_alkuwari@hotmail.com Fax: (0974) 4875975